

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جُمهُورِيَّة مصر العَرَبِيَّة
رَئَاسَةِ الْجُمْهُورِيَّة

الْوَكْلَاعِ الْمَصْرِيُّ

مُلْحَقٌ بِالْجَرِيدَةِ الرَّسْمِيَّةِ

الثمن: ٤ جنيهات

الصادر في يوم الخميس ١٠ رمضان سنة ١٤٤٢

الموافق (٢٢ أبريل سنة ٢٠٢١)

السنة
١٩٤ هـ

العدد ٩٤
تابع (أ)



اللجنة الأولمبية المصرية

قرار رقم ١٣ لسنة ٢٠٢٠

رئيس اللجنة الأولمبية المصرية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الرياضة الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ :

وعلى الميثاق الأولمبي :

وعلى لائحة النظام الأساسي للجنة الأولمبية المصرية :

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للاتحاد المصري للسلاح

بتاريخ ٢٠١٠/٣١ :

وعلى قرار رئيس اللجنة الأولمبية المصرية رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٧ الصادر في شأن لائحة النظام الأساسي للاتحاد المصري للسلاح المنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٩ تابع (ج) بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠١٧ :

وعلى التفويض الصادر للسيد رئيس مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية بجلسة مجلس الإدارة رقم (٣) بتاريخ ٢٦/٢/٢٠١٨ باعتماد ونشر لوائح الهيئات الرياضية :

قرد:

(المادة الأولى)

يعدل نص الفقرة السابعة من المادة رقم (١١) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

قبل التعديل :

يتم تعديل المركز المصري للتحكيم الرياضي إلى مركز التسويه والتحكيم الرياضي المصري .

محكمة التحكيم الدولية الرياضية بلوزان CAS :

هي المحكمة الرياضية التي لها حق الفصل في الطعون المقدمة على قرارات لجنة فض المنازعات بالاتحاد الدولي للسلاح وللجنة فض المنازعات الخاصة بالاتحاد المصري للسلاح .

يتم تعديل تعريف محكمة التحكيم الدولية الرياضية بلوzan CAS إلى التالي :

هي المحكمة الرياضية التي لها حق الفصل في الطعون المقدمة على قرارات لجنة فض المنازعات بالاتحاد الدولي للسلاح ولجنة فض المنازعات الخاصة بالاتحاد المصري للسلاح والأحكام الصادرة عن مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري .

(المادة الثانية)

يعدل نص البند رقم (٥) من المادة رقم (١٠١) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

"٥ - صورة من قرار الإشهار للهيئة وكذلك أوراق تأسيسها".

كما يعدل نص البند ثانياً من المادة رقم (١٠١) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

ترسل صورة من الطلب والمرفقات إلى الجهة الإدارية المركزية بصورة من المرفقات

كما يضاف نص البند سادساً من المادة رقم (١٠١) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

سادساً : يحق للهيئة التي تم رفض طلب انضمامتها - مشفوعاً بالأسباب - التظلم

من قرار الرفض امام لجان فض المنازعات بالاتحاد المصري للسلاح خلال ثلاثة أيام من

تاريخ إخطارها برفض طلب انضمامتها المقدم منها للاتحاد المصري للسلاح لدى لجنة فض

المنازعات سالفه البيان وكذلك الاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ إعلامه بالقرار طبقاً

للائحة لجنة فض المنازعات لسنة ٢٠١٧ بالاتحاد المصري للسلاح كما يحق للمتهم اللجوء

إلى مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري خلال ٣٠ يوماً من تاريخ اليوم التالي

لصدور القرار في الاستئناف .

(المادة الثالثة)

يعدل نص البند رقم (١١)، (٢) من المادة رقم (١٢) من لائحة النظام الأساسي

للاتحاد المصرى للسلاح ليصبح على النحو التالى :

- ١ - الالتزام الكامل وضمان احترام لوائح وأنظمة وتعليمات وتوجيهات الاتحاد المصرى للسلاح فيما يخص أى شأن مرتبط برياضة السلاح فى جميع الأوقات .
- ٢ - ضمان إنتخاب مجلس إدارة الهيئة العضو طبقاً لمبادئ ديمقراطية وتوفير إجراءات شفافة لضمان الاستقلال الكامل للانتخابات وأن يتم الانتخاب بواسطة الجمعية العمومية للهيئة العضو .

كما يعدل نص الفقرة الثانية (أ) بالبند رقم ٧ من ذات المادة ليصبح على النحو التالى :

أى استئناف فى قرارات لجنة فض المنازعات الخاصة بالاتحاد المصرى للسلاح يقدم إلى :

- (أ) مركز التسوية والتحكيم الرياضى المصرى .

كما يعدل البند رقم (٧) الفقرة الأخيرة من ذات المادة من لائحة النظام الأساسي

للاتحاد المصرى للسلاح ليصبح على النحو التالى :

ولا يجوز رفع الإيقاف إلا فى حالة إثباته تنازله - رسمياً - عن الدعوة التى أقامها

أمام المحاكم العادلة وقبوله عرض نزاعه على الهيئات سالفه الذكر وحالات الإيقاف هي :

- ١ - عدم تنفيذ القرارات والتعليمات واللوائح التى يصدرها مجلس إدارة الاتحاد .
- ٢ - الاشتراك فى أى لقاءات أو أى بطولات دولية باسم مصر دون الحصول على إذن من الاتحاد ويجوز الاشتراك باسم الهيئة أو النادى بدون إذن مسبق .
- ٣ - الظهور بظاهر لا يتفق والروح الرياضية .
- ٤ - خروج إدارى أو مدربى أو منتسبي النادى أو الهيئة عن الحدود القانونية .

(المادة الرابعة)

يعدل نص الفقرة الثالثة من المادة رقم (١٣) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

٣ - تفقد الهيئةعضو التي صدر قرار بإيقافها حقوق العضوية بالاتحاد وعلى الأعضاء الآخرين عدم الاتصال بها في الأمور الخاصة برياضة السلاح . وفي هذه الحالة يتم تسجيل نتائج اللاعبين المقيدين باسم الهيئة طوال فترة الإيقاف باسم الاتحاد المصري للسلاح حفاظاً على مستقبل اللاعبين وضمان استمرار ممارساتهم للعبة . على أن يتحمل مصروفات القيد والانتقالات على اللاعب بصفة مؤقتة لحين انتقاله على قوة هيئة أخرى والتي تتحمل بدورها هذه التكالفة .

(المادة الخامسة)

يعدل نص الفقرة رقم (١٤) من المادة رقم (١٤) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

١ - الجمعية العمومية من حقها شطب أي هيئة عضو في الحالات التالية :

مخالفتها الجسيمة للوائح والقواعد أو قرارات الاتحاد الدولي (FIE) أو الاتحاد المصري للسلاح " .

كما يضاف فقرة رقم (٤) للمادة رقم (١٤) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

"٤ - في حالة صدور قرار بشطب هيئة لا يحق لها الاشتراك في كافة أنشطة الاتحاد ويكون اللاعبين المقيدين بقوائمها بسجلات الاتحاد في حالة انتقال حر ويحق لهم الانتقال لأي جهة أخرى حسب رغبتهم . مع مراعاة القواعد المعمول بها في لائحة القيد والانتقالات المعتمدة في حينه من الاتحاد " .

(المادة السادسة)

يضاف نص البند رقم (٣) من المادة رقم (١٥) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

"٣" - في حالة انسحاب الهيئةعضو يكون اللاعبين المقيدين بقوائمها سجلات الاتحاد في حالة انتقال حر ويحق لهم الانتقال لأى جهة أخرى حسب رغبتهما مع مراعاة القواعد المعمول بها في لائحة القيد والانتقلات المعتمدة في حينه من الاتحاد".

(المادة السابعة)

تعديل إلى المادة رقم (٢١) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد المصري للسلاح

الفقرة التالية ليصبح على النحو التالي :

تقوم الهيئة عضو الاتحاد بإرسال خطاب معتمد باسم مندوبيها في الجمعية العمومية إلى الاتحاد بالنموذج المعد لذلك موقعاً عليه من مدير الهيئة أو من يمثله ومحظوماً بخاتم الهيئة موضحاً به بيانات المندوب ، وعلى مجلس إدارة الاتحاد أن يتتحقق من توافر الشروط المقررة في المندوب في موعد غايته (١٠) أيام قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية وحسب ما ورد في لوائح الاتحاد ، وإذا ثبت عدم توافر هذه الشروط وجب على الاتحاد أن يطلب من الهيئةعضو التي يمثلها ذلك المندوب ، إبداله بأخر توافر فيه الشروط ، مع ضرورة إخطار الاتحاد كتابة باسمه ، فإذا وصل اسم المندوب البديل ولم تتوافر فيه الشروط المقررة يمتنع على هذه الهيئة حضور اجتماع الجمعية العمومية . على أن يتم إرفاق صورة طبق الأصل من محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة بتحديد اسم مندوبيها في حضور اجتماع الجمعية العمومية .

(المادة الثامنة)

يضاف إلى نص البند ثانياً - الجمعية العمومية العادلة التي تتضمن بند انتخابات الفقرة رقم (٧) من المادة رقم (٢٢) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

٧ - يجتمع مجلس إدارة الاتحاد المصري للسلاح اجتماعاً ثانياً في خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء مهلة تلقى الردود على من رفض ترشحهم ، وذلك لتقدير الردود الواردة بخصوص مراجعة الرفض المبدئي لهم ، وبناءً عليه وحال إثباتهم استيفاء الشروط في تاريخ فتح باب الترشح فيتم قبول ترشيحهم ، أو الاستبعاد النهائي لمن لم يستوف الشروط وطبقاً لهذه اللائحة . ويكون لمن صدر بشأنهم استبعاد نهائياً من قوائم المرشحين الطعن أمام لجنة فض المنازعات بالاتحاد وبعدها هيئتها الاستئنافية وصولاً بعد ذلك إلى مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري وفقاً للمواعيد القانونية الواردة بلائحة النظام الأساسي لمركز التسوية والتحكيم الرياضي .

(المادة التاسعة)

يعدل نص الفقرة رقم (٧) من المادة رقم (٢٣) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

"٧ - تقرير رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري للسلاح" .

(المادة العاشرة)

يحذف جزء من نص الفقرة الأخيرة من المادة رقم (٢٤) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

وإذا كان هناك في جدول الأعمال بند انتخابات أو إيقاف الهيئات الأعضاء فهنا يتطلب أن يكون النصاب سواء في الاجتماع الأول أو المؤجل (ثلثي) عدد الأعضاء الذين لهم حق الحضور والتصويت ، وفي حالة عدم اكتمال النصاب يلغى الاجتماع ويتم الدعوة مرة أخرى وبإجراءات جديدة حسب المادة (٢٢) على ان تعقد الجمعية العمومية في الموعد المحدد لها قانوناً .

(المادة الحادية عشرة)

إضافة فقرة في نهاية المادة رقم (٢٥) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد المصري للسلاط ليصبح على النحو التالي :

يكون انتخاب مجلس إدارة الاتحاد بنظام القائمة المغلقة وفقاً للأحكام الواردة بالمادة (٣٩) من ذات اللائحة .

(المادة الثانية عشرة)

يعدل نص الفقرة الثانية من المادة رقم (٢٦) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد المصري للسلاط ليصبح على النحو التالي :

وبالنسبة للقرارات الخاصة بانتخاب مجلس الإدارة تفوز القائمة المغلقة الحاصلة على أعلى أصوات ، فإذا تساوت قائمتان أو أكثر في عدد الأصوات يعاد إجراء الانتخابات بينهم في ذات الجلسة بالتصويت السري المباشر بمعرفة مندوبي الهيئات أعضاء الجمعية العمومية ، ولو تساوت الأصوات بعد الإعادة تعتبر القائمة المغلقة التي بها رئيس كان قد مثل جمهورية مصر العربية على مستوى دولي أعلى هي القائمة المغلقة الفائزة وإذا كان الرؤساء قد مثلوا جمهورية مصر العربية على نفس المستوى الدولي تعتبر القائمة المغلقة صاحبة متوسط السن الأصغر هي الفائزة وإذا كان هناك قائمة واحدة فقط هي المرشحة فتعتبر فائزة بالتزكية دون إجراء انتخابات .

(المادة الثالثة عشرة)

يعدل نص الفقرة الثانية من المادة رقم (٣٩) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد المصري للسلاط ليصبح على النحو التالي :

٢ - يتكون مجلس الإدارة من رئيس (١١) عضو (على ألا يقل التمثيل النسائي عن ٣ سيدات) ويتم انتخابهم بنظام القائمة المغلقة .

ويختار مجلس الإدارة المنتخب الجديد عضوين من بين أعضائه لشغل منصب نائب الرئيس (نائب أول ونائب ثان) على أن يتم اختيارهما من بين أعضاء مجلس الإدارة في أول اجتماع صحيح لمجلس الإدارة الجديد .

(المادة الرابعة عشرة)

يعدل نص المادة رقم (٤٠) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد المصري للسلام

ليصبح على النحو التالي :

شروط الترشح لمجلس الإدارة :

تقديم القائمة المغلقة المرشحة (المتضمنة رئيس و ١١ عضو من ضمنهم ٣ سيدات على الأقل) بطلب باسم المدير التنفيذي للاتحاد مرفقاً به استماراة بيانات مستوفاه يتم توفيرها عن طريق الاتحاد ويسلم الطلب والاستماراة والمستندات المؤيدة لتوافر شروط الترشح (سيتم استبعاد أي قائمة غير مكتملة العدد المتضمن رئيس و ١١ عضو بينهم ٣ سيدات أو لا ينطبق على رئيسها أو أحد أعضائها شروط الترشح) مع تسديد إلى السكرتارية العامة رسمياً (لا يرد) للاتحاد بإيصال استلام وقدره .٥ الف جنيه مصرى .

في حالة خلو منصب الرئيس وتقديم لشغل المنصب مع تسديد مبلغ .١٠٠٠ جنيه (عشرة آلاف جنيه) رسمياً (لا يرد) .

في حالة خلو منصب العضوية وتقديم لشغل المنصب مع تسديد مبلغ .٣٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف جنيه) رسمياً (لا يرد) .

ويجب أن تتوافر في المرشحين الشروط التالية :

- ١ - أن يكون مصرى الجنسية ممتلكاً بحقوقه المدنية والسياسية كاملة .
- ٢ - أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو غير مطلوب لأدائها نهائياً طبقاً للقانون .
- ٣ - ألا يقل عمره عن (٣٥) سنة إذا ترشح لمنصب الرئيس وذلك في تاريخ فتح باب الترشيح .
- ٤ - ألا يقل عمره عن (٢٥) سنة إذا ترشح لمنصب العضوية وذلك في تاريخ فتح باب الترشيح .
- ٥ - أن يكون حسن السمعة محمود السيرة وملتزماً بمبادئ وبنود الميثاق الأوليمبي .
- ٦ - أن يكون حاصلاً على مؤهل عال على الأقل .

٧ - ألا يكون قد تم وقفه أو شطبته بقرار من الجمعية العمومية أو مجلس إدارة أي اتحاد دولي أو فصيله أو إسقاط عضويته لأسباب لا تتعلق بسداد الالتزامات المالية من إحدى الهيئات الرياضية أو الشبابية أو أي هيئة اجتماعية أخرى ما لم يمض على ذلك أربع سنوات .

٨ - ألا يكون قد سبق فصيله من العمل لأسباب مخلة بالشرف .

٩ - ألا يكون قد أسقطت عضويته طبقاً لأحكام هذا النظام أو استقال من مجلس الإدارة بعد ثبوت المخالفات قبل عرض أمره على الجمعية العمومية غير العادية .

١٠ - عدم الترشح لأكثر من منصب لمجلس الإدارة .

١١ - ألا يكون عاماً في هيئات الأعضاء المسجلين بالاتحاد أو بوزارة الشباب والرياضة سواء بمقابل وبدون مقابل تحت أي مسمى وذلك في تاريخ فتح باب الترشح .

١٢ - أن يقدم في تاريخ فتح باب الترشيح ما يفيد موافقة جهة عمله الأصلية على الترشح إذا كان من أعضاء هيئات القضائية أو ضباط الشرطة أو ضباط القوات المسلحة أو عضو هيئة تدريس .

١٣ - ألا يكون قد تقاضى أجرًا من الاتحاد سواء في منصب إداري أو تنفيذى أو مدرباً خلال العام الذي يسبق فتح باب الترشح .

١٤ - ويجب أيضاً أن تتوافر في المرشح أحد الشروط التالية على الأقل :

(أ) أن يكون قد شارك كلاعب دولي مثلاً لمصر في بطولة دولية واحدة على الأقل وذلك في حال الترشح لمنصب الرئيس ، وأن يكون قد اعتزل اللعبة قبل تاريخ فتح باب الترشح للانتخابات بسنة على الأقل .

(ب) أن يكون تم تسجيله بالاتحاد كلاعب وشارك في أعلى مستوى تنافسي للنشاط المحلي للاتحاد المصري للسلاح وهي بطولات الجمهورية لراحل العمومي والناشئين والشباب ولده لا تقل عن ثلاثة مواسم رياضية (متصلة أو متقطعة) ، أو أن يكون لعب باسم منتخب جمهورية مصر العربية في أي مرحلة عمرية ببطولات العالم أو بطولات الاتحاد الدولي للسلاح (ولو لمرة واحدة فقط) وقد اعتزل اللعبة قبل تاريخ فتح باب الترشح للانتخابات بسنة على الأقل .

(ج) أن يكون حكماً دولياً مسجلاً بكل من سجلات الاتحاد الدولي للسلاح والاتحاد المصري للسلاح وذلك في تاريخ فتح باب الترشح للانتخابات .

(د) أن يكون مدرباً للسلاح مسجلاً بالاتحاد المصري للسلاح ومصنفاً كأعلى مستوى في تاريخ فتح باب الترشح للانتخابات .

(ه) يجوز للمرشح على العضوية أن يكون عضواً سابقاً في مجلس إدارة الاتحاد المصري للسلاح أو عضو سابق في أحد الهيئات الأعضاء العاملة بالاتحاد لمدة دورة كاملة شاركت خلالها هيئته في أعلى مستوى تنافسي للنشاط المحلي للاتحاد في مرحله العمومي أثناء وجوده في مجلس إدارة الهيئة . على ألا يكون مر على خروجه أكثر من ثمان سنوات سابقة لموعد الترشح .

(المادة الخامسة عشرة)

يعدل من نص المادة رقم (٤١) الفقرة رقم (٢) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلاح التي تنص على :

٢ - إذا خلا أي منصب بمجلس الإدارة ، تنتخب الجمعية العمومية وفي أول اجتماع لها المكان الحالى وذلك للمدة المتبقية لمجلس الإدارة مع اتباع الإجراءات الواجب اتخاذها بالمادة (٥٢) على أن يكون الترشيح فردى لاستكمال الدورة .

(المادة السادسة عشرة)

يعدل نص المادة رقم (٤٢) في الفقرة رقم (١) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلاح لتصبح على النحو التالي :

١ - الذي ثبت مخالفته لقانون الرياضة أو قوانين أو لوائح أو قرارات الاتحاد المصري للسلاح أو الاتحاد الدولي للسلاح أو الميثاق الأوليمبى حتى عرض الأمر على الجمعية العمومية غير العادلة لاتخاذ قرار بشأنه وفقاً لأحكام هذا النظام .

(المادة السابعة عشرة)

يعدل نص المادة رقم (٤٣) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد المصري للسلام

لتصبح على النحو التالي :

يعتبر أن يصدر قرار الإيقاف لعضو مجلس الإدارة بالأغلبية المطلقة لمجلس إدارة الاتحاد لمن لهم حق الحضور والتصويت وإذا تساوت الأصوات ترجح الكفة التي منها رئيس الاتحاد ، ولا يحق للعضو الذي يتم التصويت على إيقافه حضور هذه الجلسة ولا يحق له التصويت بها ، ولا يعتبر هذا القرار نهائياً إلا بعد موافقة الجمعية العمومية غير العادية بأغلبية (ثلثي) أعضائها الذين لهم حق الحضور والتصويت حسب آخر تصنيف لآخر اجتماع للجمعية العمومية العادية ويتم إبلاغ كل من الجهة الإدارية المختصة وللجنة الأولمبية بقرار الجمعية العمومية العادية .

(المادة الثامنة عشرة)

يعدل نص المادة رقم (٤٤) في البند رقم (٢) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلام ليصبح على النحو التالي :

٢ - الاستقالة وتعتبر مقبولة تلقائياً بمضي أسبوع من تاريخ تقديمها رسمياً للاتحاد باستثناء قيام العضو بسحب استقالته في خلال أسبوع من تقديمها رسمياً للاتحاد ، وعلى المدير التنفيذي عرض ما يفيد الوفاة أو الاستقالة على مجلس الإدارة لإثبات ذلك بمحضر الجلسة .

(المادة التاسعة عشرة)

يعدل عنوان للمادة رقم (٤٥) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد المصري للسلام

ليصبح على النحو التالي :

يتم زوال عضوية أعضاء مجلس إدارة الاتحاد في الحالات الآتية :

(المادة العشرون)

يحذف البند (٢)، (٣) من المادة رقم (٤٧) وتضاف فقرة جديدة برقم (٢) من لائحة

النظام الأساسي للاتحاد المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

٢ - إذا تضمن جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية إسقاط العضوية عن كل أعضاء مجلس الإدارة يجب أن يتضمن خطاب الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية غير العادية طبقاً لذات الشروط والأحكام الواردة بالمادة (٤٠) من أحكام ذات اللائحة .

وتشكل لجنة لحين الدعوة لجمعية عمومية عادية في ميعادها المنصوص عليها في المادة (١٦) من قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ من خبراء اللعبة لحين انعقاد أول جمعية عمومية .

(المادة الحادية والعشرون)

يضاف لنص الفقرة الأولى من المادة رقم (٤٨) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

يجتمع مجلس الإدارة مرة واحدة كل شهر على الأقل سواء بمقر الاتحاد أو عن طريق التطبيقات الإلكترونية أو بالتمرير ، وتوجه الدعوة لحضور الاجتماع من المدير التنفيذي للاتحاد وبناءً على تعليمات رئيس مجلس إدارة الاتحاد ، عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو خطاب بعلم الوصول أو خطاب يسلم باليد قبل موعد الاجتماع بأسبوع على الأقل .

(المادة الثانية والعشرون)

يعدل فقرة جديدة برقم (٦) للمادة رقم (٥٠) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلاح ليصبح على النحو التالي :

٦ - في حالة إسقاط عضوية الهيئة يكون اللاعبين المقيدين بقوائمها بسجلات الاتحاد في حالة انتقال حر ويحق لهم الانتقال لأى هيئة أخرى حسب رغبتهما مع مراعاة القواعد المعمول بها في لائحة القيد والانتقالات المعتمدة في حينه من الاتحاد .

(المادة الثالثة والعشرون)

يضاف فقرة جديدة في نهاية المادة رقم (٥٥) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

ال المصرى للسلاح على النحو التالي :

اختصاصات المكتب التنفيذي :

- ١ - دراسة وبحث ما يحيله مجلس الإدارة من موضوعات وإبداء الرأي بشأنها .
- ٢ - دراسة وتقييم الوضع الإداري والمالي بالاتحاد واقتراح الوسائل والخطط الكفيلة بتحسين وتطوير مستوى الأداء وتقديمه .
- ٣ - يعقد المكتب التنفيذي اجتماع واحد على الأقل شهرياً أو متى طلب منه اجتماع استثنائي كلما دعت الحاجة أو الضرورة إلى ذلك .
- ٤ - رئيس المكتب التنفيذي يدعو من يراه من ذوي الاختصاص والخبرة لحضور اجتماعات المكتب التنفيذي وذلك دون أن يكون له حق التصويت في القرارات التي يتخذها المكتب .
- ٥ - تكون اجتماعات المكتب التنفيذي صحيحة بحضور أغلبية أعضائه وتتخذ قراراته وتوصياته بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجع الجانب الذي منه الرئيس .
- ٦ - تبلغ قرارات المكتب التنفيذي في حالة تفويض من مجلس الإدارة عن موضوعات معينة أو توصياته بالنسبة للموضوعات المطلوبة دراستها وإعادة عرضها على مجلس الإدارة بحيث اتخاذ القرارات والإجراءات والتدابير الكفيلة للتنفيذ الأمثل لقرارات مجلس الإدارة .

- ٧ - على المكتب التنفيذي اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة للتنفيذ الأمثل لقرارات مجلس الإدارة .

(المادة الرابعة والعشرون)

يعدل نص الفقرة رقم (٢) من المادة رقم (٦٠) من لائحة النظام الأساسي للاتحاد

المصري للسلاح على النحو التالي :

٢ - يجب حل كل النزاعات الداخلية بين الاتحاد وأعضائه ولاعبيه ومسئولييه عن طريق
لجان فض المنازعات ثم الاستئناف وأخيراً مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري ،
ويكون الطعن على أى قرار نهائى بعد استنفاذ جميع الوسائل المتاحة داخل الاتحاد أمام مركز
التسوية والتحكيم الرياضي المصرى ثم الطعن أمام محكمة التحكيم الرياضية (CAS)
في لوزان ، سويسرا .

الاتحاد سيضمن التزامه وأعضائه ولاعبيه والمسئولين ووكلاه اللاعبين والمسابقات
بأى قرار نهائى صدق عليه من قبل مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصرى أو الاتحاد
الدولى للسلاح (FIE) أو محكمة التحكيم الرياضية (CAS) بلوزان ، سويسرا .

(المادة الخامسة والعشرون)

يضاف لنص المادة رقم (٧٧) فقرتان جديدتان لتصبح على النحو التالي :

يعمل بأحكام هذه اللائحة بما لا يتعارض مع أحكام قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧
واللائحة المالية للاتحادات الرياضية الصادرة من الجهة الإدارية المختصة .
يتم العمل بهذه اللائحة مع أول انتخابات .

(المادة السادسة والعشرون)

يُنشر القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر .

رئيس اللجنة الأولمبية المصرية

المهندس / هشام حطب

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢١

٢٠٢٠ / ٢٥٨٢٧ - ٢٠٢١ / ٤ / ٢٥ - ١٠٥٤

